أحكام الكلمة بعد التسمية في الصرف والمنع

Provisions of the word after naming in declinable or indeclinable

أ.د. علي بن محمد الشهري*، جامعة أم القرى (المملكة العربية السعودية)

amshehre@uqu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2021/12/25 تاريخ القبول: 2022/05/21 تاريخ النّشر: 2022/06/05

ملخّـــص

هدف هذا البحث إلي دراسة هذه الكلمات بعد التسمية بها؛ لنبتن حكم الأسماء فيها بتن المنع والصرف في حال العلمية، ثم في حال التنكير، ثم لنعرض آراء النحويتن في ذلك، ونبتن ما كان محل اتفاق بينهم، وما كان محل اختلاف، ونختار من ذلك رأيا نرتضيه في الموضع محل الخلاف،

الكلمات المفتاحية: المعرفة؛ النكرة؛الأعجمي؛ أحمر؛ الصفة؛ الاسم.

Abstract

This Research aims at studying certain words after naming with it, in order to show the provisions its names between being declinable or indeclinable in case of being a proper and common noun, then we exhibit the opinions of the grammarians in such matter. In addition, we will exhibit what they agreed and didn't agree upon certain points concerning this subject. Moreover, we chosen a proper, from our point of view, opinion.

Key-words: Common noun; Proper noun; Foreign; Ahmar; Adjective; The name.

* المولّف المرسِـل

مقدمـــــة:

الاسم العلم على نوعين: مرتجل ومنقول، والمرتجل ما استعمل علما من أول الأمر، كأدد لرجل، وسعاد لامرأة، وهو على ضربين:

قياسي، وشاذ، فالقياسي نحو: عمران، غطفان، وحمدان، ودعد، والشاذ نحو: موهب، وحيوة، ومحبب فإن القياس: موهب، وحيّة، ومحبّ.

والمنقول، وهو الغالب، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما:

من اسم إما لحدث كزيد وفضل، أو لعين كأسد وثور.

وإما من وصف إما لفاعل كحارث وحسن، أو لمفعول كمنصور ومحمد.

وإما من فعل إما ماضٍ كـ(شَمَّرَ)، أو مضارع كـ(يَشْكُرَ)، و(يَزِيدَ)، وإما من جملة إما فعلية كـ(شَابَ قَرْنَاهاَ) و(تَأَبَّطَ شَرًّا)

وقد اختلفوا فذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.[1]

والعلمية شرط في منع الاسم من الصرف إذا انضم إليها إحدى العلل الآتية، وهي المؤنث، والعجمة، والتركيب والألف والنون، ووزن الفعل، فتمنع الأسماء من الصرف للعلمية مع علة أخرى من هذه العلل، فإذا نكرت فإن منها ما يلزم المنع، ومنها ما يصرف، وما ينصرف في النكرة أكثر، يقول سيبويه:» وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولٌ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة.»[2]

وقد سمّت العرب ببعض الكلمات التي كانت في الأصل صفات وعلى وزن الفعل كـ(أَحْمَرَ) و(أَفْضَلَ مِنْكَ)، وسمّت بصفات على وزن (فَعْلَى)، وسمت بـ(فَعْلانَ)، وأنثاه (فَعْلَى)، وسمت بصيغة منتهى الجموع كـ(مَسَاجِدَ)، وسمّت بالصفة المعدولة، وسمت بـ(جَوَارٍ) و(قَاضٍ)، ثم نكرتها، فكان التنكير محل خلاف وجدل بين النحويين، فمنهم من يبقيه على منعه، كما كان في المعرفة، ومنهم من يصرفه، يقول الزجاجي في نصٍّ يُمثّل رأي الجمهور: «وما لا ينصرف ينقسم قسمين:

قسم منه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

وقسم منه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة فخمسة أجناس منها:

ما كان على وزن (أَفْعَلَ) إذا كان نعتا، نحو: (أَحْمَرَ)، و(أَصْفَرَ)، و(أَبْيَضَ)، و(أَشْقَرَ)،

و(أَفْضَلَ مِنْكَ)، و(أَكْرَمَ مِنْكَ).

ومنها ما كان على وزن (فَعْلانَ) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو: (سَكْرَان وسَكْرَى)، و(عَطْشَانَ وَعَطْشَى)، و(غَضْبَانَ وَغَضْبَى).

ومنها ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، فالمقصورة نحو: (حُبْلَى) وَ(سَكْرَى) و(عَطْشَى)، والممدودة نحو: (بَيْضَاءَ) و(حَمْرَاءَ) و(شَهْبَاءَ) و(أَنْبِيَاءَ)، وما أشبه ذلك.

ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف، وبعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد، نحو: (مَسَاجِدَ) و(دَرَاهِمَ) و(دَنَانِير)،...

ومنها المعدول من العدد، نحو: (مَثْنَى) و(ثُلاثَ) و(رُبَاعَ)، وما أشبه ذلك.

وجميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.»[3]

وما ذكره الزجاجي هو رأي الجمهور[4]، لكن الخلاف جرى بين النحويين، فذهب الأخفش إلى أنّ نحو:(أَحْمَرَ) و(مَسَاجِدَ)، والعدد المعدول إذا سمي بها، ثم نكرت فإنها تنصرف في التنكير، و كذلك خالف عيسى بن عمر جمهور النحويين، فذهب إلى منع صرف الاسم الذي على وزن تشترك فيه الأسماء والأفعال، وذلك بأن يُسمّى بمثلِ (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، إذا سمّي به، أما الجمهور فصرفوه.

وكذلك اختلفوا في (جَوَارٍ) و(قَاضٍ) إذا سمي به، وصار علما، فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنّ حكمه حكم النّكرة بلا اختلاف، وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في (جَوَارٍ) اسم امرأة: (هذه جَوَارِيْ ورأيت جَوَارِيَ، ومررت بِجَوَارِيَ)، فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع، ويفتحونها في الجر، كما تفعل بالصحيح.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الكلمات بعد التسمية بها؛ لنبين حكم الأسماء فيها بين المنع والصرف في حال العلمية، ثم في حال التنكير، ثم لنعرض آراء النحويين في ذلك، ونبين ما كان محل اتفاق بينهم، وما كان محل اختلاف، ونختار من ذلك رأيا نرتضيه في الموضع محل الخلاف، وقد جاءت مباحث هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة عند جمهور النحويين.

المبحث الثاني: ما ينصرف معرفة ونكرة.

المبحث الثالث: ما لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

2. ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة عند جمهور النحويين:

1.2 أوّلًا: التسمية بـ(أَحْمَرَ):

يرى النحويون أنّ (أَحْمَرَ) في حال التنكير اسمٌ ممنوع من الصرف لعلتين، وهما وزن الفعل والصفة، أمّا إذا سمّي به، وصار علما فإنه يمتنع من الصرف، لاجتماع علتين، وهما وزن الفعل والتعريف، فإذا نكّر (أَحْمَرَ) فإنّ بين النحويين اختلافا على النحو التالي:

ذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، كأبي عثمان المازني، والفارسي، والسيرافي[5]، وغيرهم كثير إلى أنّ (أَفْعَلَ) إذا كان صفة، ثم سمينا به رجلا أو غيره، ثم نكرناه، لم ينصرف، يقول سيبويه:» فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزِيدَ) في النكرة، وإنما منعك من صرف (أَحْمَرَ) في النكرة، وهو اسم أنه ضارع الفعل، فـ(أَحْمَرُ) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما، فإذا كان اسما، ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله، إذ كان صفة.»[6]

وحجة سيبويه في منع(أَحْمَرَ) إذا نكّر بعد التسمية اعتداده بأصالة الوصف كما في (أَسْوَدَ) و(أَرْقَمَ) و(أَدْهَمَ)، يقول:» وأما (أَدْهَمَ) إذا عنيت القيد، و(الأَسْوَدُ) إذا عنيت به الحية، و(الأَرْقَمُ) إذا عنيت الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب.»[7]

أمّا أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وابن يعيش فذهبوا إلى أنّ (أَحْمَرَ) إذا سمي به، ثم نكر، انصرف، يقول المبرد:» أرى إذا سمي بـ(أَحْمَرَ)، وما أشبهه، ثم نكر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أَفْعَلَ) الذي لا يكون نعتا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره»[8]، ويقول ابن يعيش: «وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه،....، وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن.»[9]

وقد نسب الزجاج هذا المذهب إلى جماعة من البصريين والكوفيين، يقول: «وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنّ الصفة إذا سميت بها رجلا، نحو: (أَحْمَرَ) لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.»[10]

وحجة الأخفش في مذهبه هذا من وجهين:

أولا: أورد للأخفش أنّه لو صحّ اعتبار الصفة الأصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع (حَاتِمٍ) من الصرف للعلمية الحالية والوصفية الأصلي، وهو مصروف بالإجماع، وإذا ثبت أن الوصفية الأصلية معتبرة مع الاسمية إجماعا، فإذا نكرنا لم ننكر إلا ما انتفى

فيه اعتبار الوصفية، فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها.[11]

ثانيا: أورد للأخفش أنه لو امتنع صرف (أَحْمَرَ) بعد التنكير لامتنع صرف (أَفْضَلَ) إذا سمي به بعد التنكير.[12]

وقد ذهب أبو إسحاق الزّجاج مذهـــــــب سيبويه، مع إقراره بأن كلا الرأيين مذهب، يقول: «قال أبو إسحاق: وهذا القول هو الذي أختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب.»[13]

وقد اختار ابن الحاجب مذهب سيبويه، وذهب إلى أنه الأولى[14]، وردّ ما أورد للأخفش من حجج، فردّا ما احتج به في (حاتم) لمانع خاص، يقول ابن الحاجب: «والجواب أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل: (أَسْوَدَ) و(أَرْقَمَ)، وإنما تعتبر في باب (حَاتِمٍ) لمانع خاص، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى؛ لأن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه، و الوصفية وضع الشيء لمن قام به...، فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص، فامتنع اعتبار المتضادين.»[15]

أمّا احتجاجه بأنه لو امتنع صرف (أَحْمَرَ) بعد التنكير لامتنع صرف (أَفْضَلَ) إذا سُمي به بعد التنكير فردا عليه بأنّ «أن (أَفْضَلَ) إذا سُمّي به لم يسم بصفة حتى يقال: إنها تعتبر بعد التنكير؛ لأن شرط استعماله صفة الألف واللام أو الإضافة أو (مِنْ)، فثبت أنه ليس من هذا؛ لأنه لو انصرف (أَحْمَرَ) بعد التنكير لانصرف (أَفْضَلُ مِنْكَ)، إذا سمي بعد به التنكير، وهم موافقون في ذلك، فلما جاءت (مِنْكَ) مع (أَفْضَلَ) صار بها كـ (أَحْمَرَ)، فوجب منع صرفه بعد التنكير ، فكذلك منع صرف (أَحْمَرَ).[16]

وذكر المتأخرون التفصيل عن الفراء، إذ زعم، وتبعه ابن الأنباري، أنّ (أَحْمَرَ) إذا سمي به رجل أحمر لم يصرف في معرفة ولا نكرة، وإن سمي الأسود مثلا بـ (أَحْمَرَ) انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة.[17]

ويبدو أن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح للأسباب الآتية:

أولا: نقل السيرافي» أن المازني سأل الأخفش، فقال له:لم صرفته؟ قال: لأنه صار اسما، وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل فقط، فقال له المازني: ألست تقول: (نسوة أربعٍ)، فتخفض الأربع، وتنونه، وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى. قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن (أَرْبَعًا) اسم في الأصل، ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به، فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة، وإن سميت به؛ لأن الأصل فيه صفة، فلم يأت الأخفش بمقنع.»[18]

ثانيا: ذكر ابن مالك أن الأخفش عاد إلى رأي سيبويه في (كتاب الأوسط)، يقول: «وخالفه الأخفش مدة، ثم وافقه في (كتابه الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه.»[19]

ثالثا: نقل الرضي الاستراباذي أن الاخفش قال في (كتاب الاوسط) : «إن خلافه في نحو (أَحْمَرَ)، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف.[20] وقد حكى أبو زيد ما يؤيد سيبويه، يقول ابن عصفور: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأيضا فإنّ أبا زيد حكى أنّ العرب تقول: عندي عشرون أحمر، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر.»[21]

2.2 التسمية بـ(أفعل التفضيل):

امتنع (أفعل مِنْ) من الصرف إذا كان صفة ، واختلف في سبب منعه ، فمذهب أهل البصرة أنّه امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة، وزعم أهل الكوفة أنه امتنع من الصرف للزوم (مِنْ)[22]، فإن سمي به فلا يخلو أن تسمّي به مع (مِنْ) أو بغير (مِنْ)، فإن سميّ به، ومعه (مِنْ) فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن نكّر امتنع الصرف لوزن الفعل ولكونه صفة في أصله مع (مِنْ)، وإن سمي بـ (أفْعل) من غير (مِنْ) فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن نكرّ انصرف قولا واحدا، يقول أبو حيان: «وإن كان أفعل التفضيل، ونكر بعد التسمية، وكان مجردا من (مِنْ) انصرف قولا واحدا أو فيه (مِنْ) لم ينصرف قولا واحدا، ولا يجيء فيه خلاف الأخفش.»[23]

3.2 التسمية بـ(سكْرى وغضْبى):

أجمع النحويون على أن ما كانت فيه ألف التأنيث، نحو: (حُبْلَى)، و(سُكْرَى) و(غَضْبَى) و(عَطْشَى) لا ينصرِف معرفة ولا نكرة، وعلل النحويون منعه بأن فيه ألف التأنيث، والاسم مبني على الألف، ولم تلحقه الألف بعد تمام بنائه، نحو: ضارب وضاربة، يقول سيبويه:» (هذا باب ما لحقته الألف في آخره، فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ،وما لحقته الألف، فانصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة)، أمّا ما لا ينصرف فيها فنحو: (حُبْلَى) و(حبَارَى) و(جَمَزَى) و(دِفلَى) و(شَرْوَى) و(غَضْبَى)، وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجئ للتأنيث.»[24]

أمّا نحو (عَلْقَى) و(ذِفْرَى) و(تَتْرَى) ففِيها لغتـــــان الصرف والمنع، فمن منعها جعل الألف للتأنيث، ومن صرفها، ونونها جعل الألف للإلحاق.[25]

4.2 التسمية بـ (فعْلان)، وكانت أنثاه (فعْلى):

أجمع النحويون على أن (سَكْرَانَ) الذي مؤنثه (سَكْرَى) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (رَيَّانَ)، و(عَطْشَانَ) و(غَضْبَانَ)، يقول سيبويه:» (هذا باب ما لحقته نون بعد ألف، فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة)، وذلك نحو: (عَطْشَانَ) و(سَكْرَانَ) و(عَجْلانَ) وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن (حَمْرَاءَ) لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث (سَكْرَانَ) بناء على حدةٍ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة.»[26]

أما ما كانت الألف والنون فيه زائدتين مما ليست له (فَعْلَى)، نحو: (إِنْسَانٍ) و(عُرْيَانٍ) فإنه يمنع من الصرف إذا سمّي به، وينصرف في النكرة، يقول سيبويه: «هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: (بُشْرَى) وما أشبهها، وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدةٌ وذلك نحو: (عُرْيَانٍ) و(سِرْحَانٍ) و(إِنْسَانٍ).»[27]

5.2 التسمية بـ(مساجد):

نص النحويون على أن ما كان على مثال (مَفَاعِلَ) كـ(مَسَاجِدَ) ممنوع من الصرف في النكرة، أما إذا سمّي به، وصار معرفة، فجمهور النحويين يذهبون إلى منعه الصرف، والعلة في ذلك هو أن فيه العلمية وشبه العجمة، يقول سيبويه:» واعلم أنك إذا سميت رجلا (مَسَاجِدَ)، ثم حقرته صرفته؛ لأنك قد حولت هذا البناء»[28]، ويقول المبرد: «فإن سميت رجلا بـ(مَسَاجِدَ)، و(قَنَادِيلَ) فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع. وعلى هذا لم يصرفوا (سَرَاوِيلَ)، وإن كانت قد أعربت؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.»[29]

وقد خالف الأخفش، وتبعه المبرد، النحويين جميعا، حيث أجاز صرف (مَسَاجِدَ) علما، يقول المبرد: «إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه كان إذا سمى بشيءٍ من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة، فهذا عندي هو القياس، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد.»[30]

وقد ردّ النحويون قول الأخفش، فذكر الزجّاج أن (مَسَاجِدَ) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، يقول الزجاج: «باب ما كان على (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ)، نحو:(مَسَاجِدَ) و(مَفَاتِيحَ)،....، اعلم أن ما كان على ما وصفنا لا ينصرف في شيء من ذلك من النكرة،

فإن كان معرفة كان أبعد لصرفه.»[31]

ويقول الزجاجي: «فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس، ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف، وبعدها حرفان، أو ثلاثة،...، نحو: (مَسَاجِدَ، وَدَرَاهِمَ ودَنَانِيرَ)»[32]،: «ويقول السيرافي:» وكذلك (مَسَاجِدَ)، لو سمي بها رجل لم يصرف من أجل هذا البناء وهو مذكر معرفة،...، فهذا يبين لك ما ذكرناه من صحة قول سيبويه وفساد قول غيره.»[33]

وردَّ الرضيّ قول الأخفش؛ لأنه خلاف المستعمل في كلام العرب، يقول: «كان سعيد الاخفش يصرف نحو (مَسَاجِدَ) علما لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم.»[34]

6.2 التسمية بما جاء معدولا، نحو: (مثْنى) و(ثلاث):

يذهب أكثر النحويين على أن المعدول من العدد، نحو: (ثُلاثَ) و(رُبَاعَ) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، يقول سيبويه: «وسألته عن (أُحَادَ) و(ثُنَاءَ) و(مَثْنَى) و(ثُلاثَ) و(رُبَاعَ)، فقال: هو بمنزلة (أُخَرَ) إنما حده واحدا واحدا.واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه، فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة.»[35]

ويقول الزجاجي: «ومنها المعدول من العدد، نحو: (مَثْنَى) و(ثُلاثَ) و(رُبَاعَ)، وما أشبه ذلك. وجميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.»[36]

وقد نسب النحاس هذا الرأي إلى أكثر البصريين، يقـــــول: «ولا ينصرف عند أكثر البصريين في معرفة ولا نكرة.»[37]

أما الأخفش فذهب إلى صرفه في المعرفة إن سُمّي به، يقول: «وقال تعالى:{**أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ**} [فاطر:1]فنصب. وقال: {**أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى**} [سبأ:46] فهو معدول كذلك ، ولو سميت به صرفت؛ لأنه اذا كان اسما فليس في معنى (اثنين) و(ثلاثة) و(أربعة)، كما قال: (نَزَالِ) حين كان في معنى (انزِلوا)، واذا سميت به رفعته.»[38] وإلى هذا الرأي ذهب المبرد، والفارسي، وابن عصفور، وابن يعيش، يقول المبرد: «وَمَا كَانَ معدولا في حَال النكرَة؛ نَحْو: (مَثْنَى)، وَ(ثَلَاثَ)، وَ(رُبَاعَ)، فَإِذا سميت مذكرا باسم عربي فَهُوَ مَصْرُوف.»[39]

ويقول ابن يعيش: «فإن سُمّي رجلٌ بـ (مَثْنَى)، و(ثُلاثَ)، و(رُبَاعَ) ونظائِرها، انصرف في المعرفة؛ فتقول فيه: هذا مَثْنًى وثُلَاثٌ بالتنوين؛ لأنّ الصفة بالتسمية قد زالت؛ وزال العدل أيضًا لزَوالِ معنى العدد بالتسمية، وحَدَثَ فيه سبب آخر غيرُهما،

وهو التعريف، فانصرف لبَقائه على سبب واحـــــد. فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف» [40]، وقد ذهب الفارسي في (التذكرة) إلى هذا، يقول الشاطبي نقلا عنه: «قد نقل عن الفارسي: أن (مَثْنَى) و(ثُلاثَ) ونحوه إذا سمي به انصرف...ومذهبه في (الإيضاح) مذهب الجمهور، وهو نصه في (التذكرة)، إذ قال حين نقل الكلام أبي العباس في (مَثْنَى)، و(ثُلاثَ)، و(رُبَاعَ): إذا سُمّي بشيء من ذلك فالقياس الانصراف.»[41]

أما المعدول من الأسماء نحو: (عُمَرَ) فلا ينصرف إذا سمّي به رجل، ولكنه ينصرف في النكرة، فتقول: مررت بِعُمَرَ وعُمَرٍ آخر.[42]

3. ما ينصرف معرفة ونكرة:

1.3 التسمية بـ (جوارٍ):

يجمع النّحويّون بلا خلاف على أنّ المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم، كـ(جَوَارٍ) و(أُعَيْمٍ) تصغير (أعْمَى) أنه في الرفع والجر جار مجرى (قَاضٍ) في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح، فيقال: هؤلاء جَوَارٍ وأُعَيْمٍ، ومررت بِجَوَارٍ وأُعَيْمٍ، ورأيت جَوَارِيَ وأُعَيْمَي، كما يقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.[43]

أمّا إذا سمي به، وصار علما، فقد اختلفوا، فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنّ حكمه حكم النّكرة بلا اختلاف، يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ(جَوَارٍ)، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما.»[44]

وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في (جَوَارٍ) اسم امرأة: (هذه جواريْ ورأيت جواريَ، ومررت بجواريَ)، فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع، ويفتحونها في الجر، كما تفعل بالصحيح، يقول سيبويه: «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواريْ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل.»[45]

ويقول أبو حيّان: «وما كان منه علما فمذهب يونس وأبي زيد وعيسى والكسائي وأهل بغداد أن الفتحة تظهر في حالة الجر، كما تظهر في النصب، ويمنع التنوين مطلقا، فتقول: قام جواريْ، ورأيت جواريَ، ومررت بجواريَ، وكذا باقيها، فإذا سميت به رجلا امتنع للعلمية وشبه العجمة، أو امرأة امتنع للعلمية والتأنيث.»[46]

أمّا أبو عليّ الفارسيّ فزعم أنّ مذهب يونس يشمل هذه الأسماء نكرة كانت أو علما، يقول: «وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى

بن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوَارٍ)، فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هؤلاء جواريْ، ومررت بجواريَ، فلا يحذفون الياء، ولا ينوّنون؛ لأن نظيره من الصحيح لا ينوّن.»[47]

وكذلك فعل ابن يعيش، إذ لم يفرّق بين العلم والنّكرة، يقول: «وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائيّ فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى (جَوَارٍ) ونحوه من المنقوص؛ فكلّ ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه؛ وما لم يكن نظيره مصروفا لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير المعتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة، قال الفرزدق:[48]

فلوْ كَانَ عبْدُ اللهِ موْلًى هَجُوتُهُ ✤ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ففتح في موضع الجرّ، وهو قول أهل بغداد؛ والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريّين.»[49]

وهذا الشاهد ضرورة عند سيبويه، لكنه عند يونس جار على القياس، وليس ضرورة.

وقد اعترض أبو حيّان وابن عقيل على الفارسيّ، يقول أبو حيّان: «وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان (جَوَارٍ) نكرة، ولم يسمّ به، فتقول: هنّ جواريْ ومررت بجواري، فلا ينون: وهم وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن.»[50]

ويقول ابن عقيل: «ورد بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة. وقوله: (للعلم منه) يخرج النكرة، فلا يفعل يونس فيها ذلك، بل هو فيها كغيره، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله؛ ووقع للفارسي وهم في ذلك، فنقل عنهم في النكرة أيضا ما قالوه في العلم.»[51]

وقد أطلق النّحويّون على ما ذهب إليه يونس أوصافا مذمومة، فذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أنّ مذهب يونس خطأ، يقول:» وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: (هذا جواريْ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل)، وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: (مررت بجواريَ قبل)؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في

المعرفة والنكرة على حال واحدة.»[52]

أمّا ابن الحاجب فعدّ ما ذهب إليه يونس لغة رديئة، يقول: «وأما حال الجر فاللغة الفصيحة: مررت بجوارٍ، والشاذة: مررت بجواريَ، وهي رديئة.»[53] ويقول أيضا: «ولو كان الأمر على ما ذكر أولا لوجب أن يقال: مررت بجواريَ، على ما هو في اللغة الرديئة»[54]، وجعلها الرّضيّ قليلة خبيثة، يقول: «لوجب الفتح في قولك: مررت بجواريَ، كما في اللغة القليلة الخبيثة»[55]، وجعلها في موضع آخر قليلة، يقول: «وقد جاء عن بعض العرب في الجر (جواريَ)....، وهي قليلة»[56]، ويحتجّ يونس ومن ذهب مذهبه بقول الشّاعر:[57]

قدْ عجِبتْ مِنّي ومِنْ يعيْلِيا ✤ لمّا رأتْني خلقا مقْلوْليا

يقول ابن هشام: «خلافا ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا ، كما في النصب، احتجاجا بقوله: 'قدْ عجِبتْ مِنّي ومِنْ يعيْلِيا' وذلك عند الجمهور ضرورة؛ كقوله في غير العلم: ولكنّ عبْد اللهِ موْلى موالِيا.»[58]

فالبيت من الضرورات على مذهب الخليل وسيبويه، وليس من الضرورات على مذهب يونس.

والّذي نراه أنّ مذاهب العرب في الاسم المنقوص متسعة جدّا، فمنهم من يثبت الياء، كما ذهب يونس، ومنهم من يحذفها وينوّن، كما هو مشهور عند سيبويه إلى يوم النّاس هذا، يقول أبو علي الفارسي: «قال أبو عثمان: وصرف (جَوَارٍ) تنوينه هو الذي عليه النحويون اليوم.»[59]

فهما مذهبان جيدان، ولغتان صحيحتان، ولا وجه للقدح في مذهب يونس الّذي جاء على مقتضى هذه اللّغة، وممّا يدلّ على اتّساع لغات العرب في الاسم المنقوص اختلافهم في حذف الياء وإثباتها في نحو:(قَاضٍ) وفي (القَاضِي) في الوقف والوصل، يقول سيبويه: «هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات)، وذلك قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذا عم، تريد: (العَمِي)، أذهبوها في الوقف، كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف، كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر، وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: (هذا راميْ وغازيْ وعميْ)، أظهروا في الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال، فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف.»[60]

2.3 التسمية بالأسماء الأعجمية:

ذكر النحويون أن من الأسماء الأعجمية ما لم يستعمل إلا علما، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، ويعقوب، ويوسف، وقارون وفرعون، فهذه حكمها منع الصرف للعلمية والعجمة قولا واحدا، وتنصرف في النكرة، وأما ما مان ثلاثيا ساكن الوسط، كنوح، وهود، ولوط، فتنصرف للخفة معرفة ونكرة.

أما الأسماء الأعجمية التي دخلت العربية، وتصرفت العرب فيها بدخول (أل) وبالتنكير، فإنها تنصرف نكرة ومعرفة إذا سُمّي بها، يقول سيبويه: «(هذا باب الأسماء الأعجمية) اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب، وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام، وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلا صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وذلك نحو: اللجام والديباج واليرندج والنيروز والفرند والزنجبيل والأرندج والياسمين، فيمن قال: ياسمينٌ، كما ترى والسهريز والآجر.»[61]

4. ما لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة:

1.4 تسمية المؤنث باسم على ثلاثة أحرف:

يشتمل هذا الباب على ثلاث حالات على النحو التالي:

أولا: أن يسمى المؤنث باسم على ثلاثة أحرف، متحرك الوسط، وليس الحرف الثالث منها بعلم تأنيث، وهذا لا خلاف بين النحويين في أنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، كامرأة سميتها بـ(قَدَم)، أو (حَجَر)، يقول سيبويه: «اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف.»[62]

ثانيا: أن يسمى المؤنث باسم كان مؤنثا قبل التسمية، أو كان غالبا عليه أن يسمى به المؤنث وأوسطه ساكن.

فالاسم المؤنث قبل التسميـــــــــة نحو: (قِدْرٍ) و(عَنْزٍ)، والاسم الغالب عليه التسمية بالمؤنث، نحو (دَعْدٍ) و (جُمَلٍ) و (هِنْدٍ).

فهذه الأسماء ممالا خلاف فيه بين النحاة، أنه يجوز فيها الصرف ومنع الصرف، واختار سيبويه ترك الصرف، يقول: «فأنت بالخيار، إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: (قِدْرٍ) و(عَنْزٍ) و(دَعْدٍ) و(جُمْلٍ) و(نُعْمٍ) و(هِنْدٍ)، وقد قال الشاعر، فصرف ذلك ولم يصرفه[63]:
لم تتلفّعْ بِفضْلِ مِئْزرِها دعْدٌ ولم تغْذ دعْد في العلبِ.»[64]

وقد خالف أبو إسحاق الزجاج سيبويه في إجازته الوجهين، وذهب إلى منعه

الصرف، وعد الصرف خطأ، يقول:» وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن، وأنشد سيبويه:

لمْ تتقنّعْ بِفضْلِ مِئْزرِهَا ✤ دعْدٌ ولمْ تغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرفها في البيت، ومنعها الصرف فيه أيضا، أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا بأنه لما سكن الأوسط، وكان مؤنثا لمؤنث خف، فصرف، وهذا خطأ،...، فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف، وترك الصرف، فأما ترك الصرف فجيد، وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار.»[65]

أما إذا سميت أرضا بنحو (قِدْرٍ) و(عَنْزٍ) فسيبويه يجيز الوجهين كـ(هِنْدٍ)، يقول: «(هذا باب أسماء الأرضين) إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ، وكان مؤنثا أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة (قِدْرٍ) و(شَمْسٍ) و(دَعْدٍ).»[66]

أمّا الزجاج فاختار ترك الصرف، ولكنه لم يخطّئ النحويين، كما في (دَعْدٍ)، يقول: «اعلم أنك إذا سميت أرضا باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم مؤنثا و اسما الغالب عليه التأنيث، فالاختيار ترك الصرف، وإن شئت صرفت على مذهب البصريين،....، وترك الصرف مذهبي.»[67]

وقد رد السيرافي على الزجاج بأنه لا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين، وأنهما مشهوران في كلام العرب، يقول: «والقول عندي ما قاله من مضى، ولا أعلم خلافا بين من مضي من الكوفيين والبصريين، وما أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب.»[68]

وذكر سيبويه أنك: «إن سميـــت رجلا بـ(بِنْتٍ) أو (أُخْتٍ) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا (سَنْبَتَةً) بالأربعة.»[69]

الثالث: أن يُسمى المؤنث باسم مذكر، على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، نحو: امرأة سميت بـ(زَيْدٍ)، وقد اختلف النحويون فيه، فذهب سيبويه وأبو إسحاق، وأبو عمرو، ويونس، والخليل أنه لا ينصرف، ورأوه أثقل من (هِنْدٍ)، وذهب عيسى بن عمر إلى أن صرف ذلك أولى، يقول سيبويه: «فإن سميت المؤنث بـ(عَمْرٍو) أو (زَيْدٍ) لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عَمْرٌو)؛ لأنه على أخف الأبنية.»[70]

وظاهر قول المبرد موافقة عيسى بن عمر، يقول: «وأما عيسى بن عمر، ويونس

بن حبيب، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو ابن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا، ويقولون: نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا، وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف؛ كما أنا لو سمينا رجلا، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف.»[71]

والّذي نراه أن ما ذهب إليـــــــــه سيبويه وأبو إسحاق، وأبو عمرو، ويونس، والخليل هو الراجح لاجتماع علتين فيه، وهما العلمية وأنه صار مؤنثا.

2.4 تسمية المذكر بالمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا:

نصّ سيبويه على أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف، في المعرفة، وانصرف في النكرة، ولهذا الاسم أحوال على النحو التالي:

أولا: أن يكون الاسم الذي سمي به المذكر مؤنثا واسما للجنس، فنحو (عَنَاقٍ) و (عَقْرَبٍ) و (عُقَابٍ) و(عَنْكَبُوتٍ) إذا سميت بشيء منهن، أو مما يشبههن، رجلا أو سواه من المذكر، لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، وقد خرج (ذِرَاعٍ) عن هذه القاعدة، فصرف معرفة ونكرة، وكذلك (كُرَاعٌ) عند بعض العرب، يقول سيبويه: «وسألته عن (ذِرَاعٍ) فقال: (ذِرَاعٌ) كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوبٌ ذراعٌ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر، وأما (كُرَاعٌ) فإن الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر وذلك أخبث الوجهين.»[72]

ثانيا: أن تسمي رجلا بـ(سُعَادَ) أو (زَيْنَبَ) أو (جَيْأَلَ)، فهذا لا تصرفه في المعرفة، من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث، واختص بها، وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر، كالرباب والثواب والدلال، فهذه الأشياء مذكرة، وليست (سُعَادُ) وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر.[73]

ثالثا: أن يكون الاسم الذي سمي به المذكر صفة لمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا، ولم يكن فيها علامة التأنيث، فسميت بها مذكرا صرف؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به مؤنث، وإن كانت تلك الصفة لا تكون إلا لمؤنث كرجل سميته بـ (حَائِضٍ) أو (طَامِثٍ) أو (مُثْئِمٍ).[74]

رابعا: أن يكون الاسم الذي سمي به المذكر صفة على وزن (فَعُولِ) و(مِفْعَالٍ)، كقولنا: امرأة صبور وشكور ومذكار ومئناث، فإذا سميت رجلا بشيء من هذا صرفته؛ لأنها صفات مذكرة لمؤنث كـ (حَائِضٍ) و (طَامِثٍ).[75]

خامسا: إذا سميت رجلا بالعدد (ثماني) لم تصرفه؛ لأن (ثماني) اسم لمؤنث، وكذلك لو سميت رجلا بـ (ثُلاثَ) فإنك لا تصرف لأن (ثلاثا) كعناق.[76]

سادسا: إذا سميت رجلا بـ(حُبَارَى)، ثم حقرته، فقلت: (حُبَيْر) لم تصرفه؛ لأنك لو حقرت الحبارى نفسها، فقلت: (حُبَيْر) كنت إنما تعني المؤنث، فلا تصرف.[77]

سابعا: إذا سميت رجلا بـ (قَاعِدٍ)، تريد القاعد التي هي صفة للمرأة الكبيرة القاعد من الزوج، وكذلك إن سميت رجلا بـ (ضَارِبٍ) تريد: صفة الناقة الضارب، وكذلك إذا سميته بـ (عَاقِرٍ) صفة المرأة، فكل هذا مصروف.[78]

3.4 التسمية بالأفعال:

ذكر النحويون أنّ أوزان الفعل على ثلاثة أضرب: وزن يخصّ الفعل، ولا يوجد في الأسماء؛ وضرب يكون في الأفعال والأسماء، إلّا أنّه في الأفعال أغلب؛ وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر.

فالأول؛ نحو: (ضَرّبَ) و(ضُرِبَ)، و(ضُورِبَ)، و(دَحْرَجَ)، فهذه أبنية تختصّ بالأفعال، فإذا سمي بها فإنها لا تنصرف للتعريف ووزن الفعل، وتنصرف في النكرة ، يقول سيبويه: «فإن سميت رجلا (ضَرَّبَ) أو (ضُرِبَ أو (ضُورِبَ) لم تصرف، فأما (فعَّل) فهو مصروف، و(دَحْرَجَ و(دُحْرِجَ) لا تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء.»[79]

أما الثّاني فنحو: (أفْكلٍ)، وهو اسم للرّعْدة، و(يَرْمَعٍ): وهي حجارة دِقاق تلمع؛ و(يَعْمَلٍ)، وهو جمع (يَعْمَلَةٍ)، وهي الناقة السريعة، وهذه الأوزان يغلب وجودها في الأفعال، فلذا تمنع من الصرف إذا سمي بها، وتنصرف في النكرة، يقول سيبويه: «(هذا باب (أَفْعَل) إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد)، فما كان من الأسماء أفعل فنحو: (أَفْكَلٍ) و(أَزْمَلٍ) و(أَيْدَعٍ) و(أَرْبَعٍ)، لا تنصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة، حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم»[80]، ويقول الزجاج: «فإذا سميت رجلا (يرْمَعَ) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة.»[81]

أمّا الثالث فهي الأبنية التي تشترك فيه الأسماء والأفعال، وذلك بأن يُسمّى بمثلِ (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)،؛ وهذا منصرف، معرفة كان أو نكرة، لأنّه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبةٍ. فنظير (ضَرَبَ) في الأفعال من الأسماء (جَبَلٍ)، وهذا قول سيبويه أبي عمرو والخليل ويونس، وخالفهم عيسى بن عمر، فذهب إلى المنع إذا سمّي به، يقول سيبويه: «(هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا)، زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بـ(ضَارِبٍ) من قولك: (ضَارِبْ)، وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته

(ضَارَبَ)، وكذلك (ضَرَبَ)، وهو قول أبي عمرو والخليل،....، وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك، وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى (كَعْسَبًا)، وإنما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي[82]:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ✤ مَتَى أَضَعِ العِمَامِةَ تعْرِفُونِي

ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية كما قال[83]:

بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصِرُّ وَتَحْلِبُ

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له جلا.»[84]

وقد ذكر المرادي أن الفراء ذهب مذهبا قريبا من مذهب عيسى، فقال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة، نحو رجل اسمه (ضَرَبَ)، فإن هذا اللفظ، وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل، فإن غلب في الاسم، فأجره في المعرفة والنكرة، نحو رجل مسمى بـ(حَجَرٍ)؛ لأنه يكون فعلا تقول: حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسم.[85]

4.4 تسمية الكلم بالظروف:

ذكر النحويون أن (قَبْل) و(بَعْد) و(فَوْق) و(تَحْت) وما أشبههما من الظروف تُبنى على الضم في حال قطعها عن الإضافة بناء عارضا، أما إذا أضيفت فإنها تفارق البناء، وتعود معربة، فإذا سميت بها لم تصرفها في المعرفة، وتصرف في النكرة، يقول سيبويه: «اعلم انك إذا سميت كلمةً بـ(خَلْف) أو (فَوْق) أو (تَحْت) لم تصرفها لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول: (تُحَيْتَ ذَاكَ)، و(خُلَيْفَ ذَاكَ)، و(دُوَيْنَ ذَاكَ)»[86]، ويقول الزجاج: «اعلم أنك سميت كلمة بـ(فوقٍ)،....، لم تصرفها في المعرفة، وصرفتها في النكرة فيمن صرف (هِنْدًا)، ولم يصرفها.»[87]

أما (أمسِ) فمذهب أكثر العرب، وهو مذهب الحجازيّين، بناء (أمْسِ) في موضع الرّفع والنّصب والجرّ على الكسر، أمّا بنو تميمٍ فوافق أكثرهم الحجازيّين في موضعي النّصب والجرّ، واختلفوا في موضع الرّفع، إذ يرفعونه، وذهب بعضهم إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وخالف أبو القاسم الزّجّاجيّ سيبويه والنّحويّين جميعا، فزعم أنّ من العرب من يبني (أمْسِ) على الفتح، يقول: «ومن العرب من يبنيه على الفتح، قال الشّاعر[88]:

لقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا»[89]

وعلة بناء (أمْسِ) على الكسر أنه ظرف تضمن معنى الألف واللام، وكان الأصل أن يبنى على السكون، لكنه كسر لالتقاء الساكنين، فإذا سميتَ به رجلا فهو مصروف، يقول سيبويه:» وسألته عن (أمسِ) اسم رجل، فقال: مصروف؛ لأن (أَمْسِ) ليس هاهنا على الحد، ولكنه لما كثر في كلامهم، وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة.»[90]

5. خاتمـــــة:

أولا: إن العلمية شرط في منع الاسم من الصرف إذا انضمت إليها إحدى العلل الآتية، وهي المؤنث، والعجمة، والتركيب والألف والنون، ووزن الفعل، فتمنع الأسماء من الصرف للعلمية مع علة أخرى، فإذا نكرت فإن منها ما يلزم المنع، ومنها ما يصرف، وما ينصرف في النكرة أكثر.

ثانيا: إن كلام العرب ينقسم قسمين، قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وقسم آخر ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

ثالثا: يذهب جمهور النحويين إلى أن هناك خمسة أجناس لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، وهي: ما كان على وزن (أفْعَلَ) إذا كان نعتا، نحو: (أحْمَرَ) و(أكْرَمَ مِنْكَ)، ومنها ما كان على وزن (فَعْلانَ) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، ومنها ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف، وبعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد، نحو: (مَسَاجِدَ) و(دَرَاهِمَ) ومنها المعدول من العدد، نحو: (مَثْنَى) و(ثُلاثَ) و(رُبَاعَ)، وما أشبه ذلك.

رابعا: خالف الأخفش جمهور النحويين ف (أحمر)، و(مساجد)، و(العدد المعدول) إذا سمّي بها ثم نكرت، ، فأجاز صرفها في النكرة، وقد كان هذا موضع خلاف ونقاش، حتى زعم بعضهم أن الأخفش رجع إلى رأي الجمهور في كتابه (الأوسط).

خامسا: خالف يونس بن حبيب وعيسى بن عمر النحويين جميعا، فذهبوا إلى إجراء (قاضٍ) و(جوارٍ) إذا سمي بها امرأة مجرى الممنوع من الصرف، ، فكانوا يقولون: هؤلاء جواريْ، ورأيت جواريَ، ومررت بجواريَ، فلا يحذفون الياء، ولا ينوّنون؛ لأن نظيره من الصحيح لا ينوّن، وقد وصفها الجمهور بالرداءة والضعف.

سادسا: خالف عيسى بن عمر جمهور النحويين، في الأبنية التي تشترك فيه الأسماء والأفعال، نحو: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)إذا سُمي بها؛ فمنع صرفها معرفة، وهي عند الجمهور منصرفة معرفة كانت أو نكرة ، والمسموع من كلام العرب يؤيد ما ذهب إليه الجمهور.

سابعا: خالف أبو إسحاق الزجاج النحويين جميعا في إجازتهم الوجهين في امرأة سميت

بـ(قدر) أو (عنز)، حيث خطّأهم جميعا، وذهب إلى منعه الصرف قولا واحدا.

الهوامش والإحالات:

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، الارتشاف، تحقيق: محمد، رجب عثمان. 1998م، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2/962، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تحقيق: هنداوي، حسن. د.ت، بدون رقم الطبعة، دار القلم، دمشق، سوريا. 2/308. والمرادي، توضيح المقاصد، تحقيق: سليمان، عبدالرحمن علي. 2008م، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص: 394. وابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، د.ت، بدون رقم الطبعة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1/137.

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام 1988م، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1/22.

(3) الزجاجي، الجمل، تحقيق: الحمد، علي توفيق.1984م، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص: 219 .

(4) انظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: عضيمه، محمد عبدالخالق.1995م، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر. 3/319. والأنباري، أسرار العربية، تحقيق: قدارة، فخر صالح. 1995م، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص: 274. وابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق: أبو جناح، صاحب. د.ت، بدون رقم الطبعة، وبدون بلد النشر، 2/209.

(5) انظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: فرهود، حسن شاذلي،1969م، الطبعة الأولى، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 296، والسيرافي، شرح سيبويه، تحقيق: مهدلي، أحمد حسن ، علي، علي سيد. 2008 م، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 3/462.

(6) سيبويه، الكتاب، 3/198.

(7) سيبويه، الكتاب، 3/201.

(8) المبرد، المقتضب، 3/312.

(9) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: يعقوب، إميل بديع 2002م، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1/193.

(10) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: قراعة، هدى. 1971م، بدون رقم الطبعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ص: 7.

(11) انظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص: 13، تحقيق: الشاعر، صالح عبد العظيم2010. م. الكافية في علم النحو. الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، والرضي، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر. د.ت، بدون رقم الطبعة، منشورات جامعة بن غازي، بن غازي، ليبيا. 1/175. وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: قدارة، فخر صالح سليمان، 1989م، بدون رقم الطبعة، دار عمار، عمان، الأردن، 2/483.

(12) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/483.
(13) الزجاج، ما ينصـــــرف وما لا ينصرف، ص: 8.
(14) انظر: ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، تحقيق: مخيمر، جمال عبد العاطي. 1418هـ، الطبعة الأولى، مكتبة البـــاز، مكة المكرمة، ص: 320.
(15) ابن الحاجـب، شرح المقدمة الكافية، ص: 319.
(16) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/483.
(17) انظر: أبو حيان، الارتشاف، 2/888. والمرادي، توضيح المقاصد، 3/1223. وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، تحقيق: فاخر، علي محمد وآخرين2008م، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 8/4041.
(18) السيرافي، شرح سيبويه، 3/462.
(19) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريدي، عبد المنعم أحمد. 1982م، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 3/1499.
(20) الرضي، شرح الكافية، 1/177.
(21) ابن عصفور، شرح الجمل، 2/540.
(22) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص9. والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. د.ت، بدون رقم الطبعة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2/488.
(23) أبو حيان، الارتشاف، 2/888 . وانظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 9.
(24) سيبويه، الكتاب، 3/210.
(25) انظر: سيبويه، الكتاب، 211. والزجاج، ما ينصـــــرف وما لا ينصرف، ص: 28.
(26) سيبويه، الكتاب، 3/215.
(27) سيبويه، الكتاب، 3/216 . والزجاج، ما ينصـــــــرف وما لا ينصرف، ص: 36.
(28) سيبويه، الكتـــــاب، 3/228.
(29) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/239.
(30) المبرد، المقتضـــــب، 3/343.
(31) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 46.
(32) الزجاجي، الجمل، ص: 219-218.
(33) السيرافي، شـــرح سيبويه، 1/65.
(34) الرضي، شـــرح الكافية، 1/150.
(35) سيبويه، الكتاب، 3/225. والزجاجي، الجمل، ص: 219.
(36) الزجاجي، الجمـــــل، ص: 219.
(37) النحاس، إعراب القرآن، 1/434.
(38) الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: قراعة، هدى 1991م، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،

1/245-246.

(39) المبرد، المقتضـــــــــب، 3/319.

(40) ابن يعيش، شرح المفصل، 1/178.

(41) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،تحقيق: العثيمين، عبد الرحمن بن سليمان وآخرين. 2007 م، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية 5/600.

(42) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 39.

(43) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 312-310. وناظر الجيش، تمهيد القواعد، 8/4047. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، بدون تحقيق. 2001م ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنـــان 2/228.

(44) سيبويه، الكتـــــاب، 3/310.

(45) سيبويه، الكتـــــاب، 3/312.

(46) أبو حيان، الارتشاف، 2/889.

(47) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: القوزي، عوض حمد1990م ، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، 3/120.

(48) البيت من الطويل، وينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 58، والمبرد، المقتضب، 1/ 143. وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 181. وأبو حيان، الارتشاف، 5/ 2388.

(49) ابن يعيش، شرح المفصـــــــــل، 1/181.

(50) أبو حيان، الارتشـــــــــــاف، 2/890.

(51) ابن عقيل، المساعـــــــــــد، 3/31.

(52) سيبويه، الكتـــــــــــاب، 3/312.

(53) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/597.

(54) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/598.

(55) الرضي، شـــــــــرح الكافية، 1/154.

(56) الرضي، شرح الكافيـــــــــة، 1/152.

(57) الرجز بلا نسبة في سيبويه، الكتاب، 3/ 315. والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 114. والمبرد، المقتضـــــــــب، 1/ 142.

(58) ابن هشام، أوضح المسالك، 4/139.

(59) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 3/121.

(60) سيبويه، الكتاب، 4/183.

(61) سيبويه، الكتاب، 3/234.

(62) سيبويه، الكتاب، 3/240.

(63) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الزجاح، ما ينصرف وما لا ينصرف ص: 50. وابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق: مصطفى، إبراهيم، وأمين، عبد الله. 1954م، الطبعة الأولى، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر. 2/ 77.

(64) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 3/241.

(65) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 50.

(66) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 3/242.

(67) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 52.

(68) السيرافي، شـــــــــــرح سيبويه، 4/11.

(69) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 3/221.

(70) سيبويه، الكتاب، 3/242. وانظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، 51.

(71) المبرد، المقتضب، 3/352.

(72) سيبويه، الكتاب 3/236.

(73) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/236. والسيرافي، شـرح سيبويه، 4/7.

(74) انظر: سيبويه، الكتـــاب، 3/239، والفارسي، التعليقة، 3/60.

(75) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/237. والسيرافي، شرح سيبويه، 4/9.

(76) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/236. والسيرافي، شرح سيبويه، 4/8.

(77) انظر: سيبويه، الكتـــاب 3/236. والفارسي، التعليقة، 3/60.

(78) انظر: سيبويه، الكتاب 3/237. والسيرافي، شرح سيبويه، 4/9.

(79) سيبويـه، الكتاب، 3/207.

(80) سيبويه، الكتاب، 3/ 194.

(81) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 13.

(82) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في: سيبويه، الكتاب، 3/ 207. وتوضيح المقاصد، 3/1213. وشرح الرضي، 1/167.

(83) من الطويل، وتمامه: (كذبتم وبيت الله لا تنكحونها)، وهو بلا نسبة في: المبرد، المقتضب، 4/ 9؛ 226، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 28. والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 20.

(84) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 3/206 - 207.

(85) انظر: المرادي، توضيـــــح المقاصد، 1213.

(86) سيبويـــــــــــــــه، الكتاب، 3/267.

(87) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 70.

(88) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في: القيسي، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: الدعجاني، محمد بن حمود ، 1988م، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ص: 598. وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص، تحقيق: النجار، محمد علي. د.ت، بدون رقم الطبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2/ 62.

(89) الزجاجي، الجمل، 299.

(90) سيبويه، الكتاب، 3/283. وانظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، 94. والفارسي، التعليقة، 3/95.